محاسبة صارمة لمن يمتنع عن البيع

وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: الأسواق ستشهد انخفاضاً جديداً في الأسعار يصل إلى نحو ٣٠ بالمئة على السلع والمواد الغذائية

هناء غانم

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحكومة اتخذت مؤخراً جملة من الإجراءات للحدّ من ارتفاع الأسعار والضغط عليها وتسخير الجهود لحماية القدرة الشرائية للمواطن، إضافة إلى التحسن الذي طرأ على سعر الصرف لمصلحة الليرة السورية وانخفاض سعر القطع الأجنبي نستطيع القول – حسب الوزير البرازي -: إن الأسواق شهدت خلال اليومين الماضيين انخفاضاً نسبياً في أسعار السلع والمواد الغذائية بشكل عام تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ بالمئة مبيناً أن أجهزة الرقابة في مديريات الوزارة قد قامت بمتابعة جميع الأسواق من خلال جولات ميدانية للتأكد من الأسعار ومطابقتها ومحاسبة من يخالف، وتعمل اليوم للتأكد من عدم وجود أي حالات تمنع وتوقف عن البيع بهدف الاحتكار، وسوف تكون هناك محاسبة صارمة لهؤلاء، لافتاً إلى أنه وخلال الأسبوع الماضي قامت الأجهزة الرقابية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإغلاق أكثر من ٤ مستودعات رئيسة على مستوى القطر لمادة الزيت «دوار الشمس وزيت الصويا» وتمت مصادرة كميات كبيرة جداً وتسليمها إلى «السورية للتجارة» لبيعها بأقل من سعر السوق من ١٠ إلى ١٥ بالمئة.

وبالنظر إلى نشرة الأسعار الخاصة بمادة الزيت مثلاً نجد أن سعر عبوة الزيت وصل بداية الأسبوع الماضي إلى ١١ ألفاً ثم انخفض يوم الخميس إلى ٩ آلاف ليرة سورية وسعره اليوم بحدود ٨ آلاف ليرة سورية.

وأضاف الوزير البرازي: إن الإجراءات مستمرة من جميع المعنيين في الوزارة ومن المتوقع أن يشهد هذا الأسبوع انخفاضاً إضافياً جديداً في أسعار السلع والمواد الغذائية يصل إلى ١٥ بالمئة على معظم المواد والسلع التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة أو حتى لو كانت هذه المواد هي مستوردة بالأصل، وأرجع الوزير هذا الانخفاض في الأسعار إلى تحسن سعر صرف الليرة السورية خلال هذا الأسبوع. وأضاف إنه وخلال شهر رمضان المبارك سوف يكون التسوق أفضل لجهة انخفاض الأسعار مما كانت عليه خلال الأسابيع الماضية.

ومن الجدير ذكره أن الوزير البرازي كان قد وعد سابقاً في تصريح له بتخفيض أسعار المواد في الأسواق وأن يتوافر مخزون كاف من المواد الأساسية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المواطن في الفترة القريبة موضحاً أن ارتفاع الأسعار وتحديدها وتثبيتها، متعلق بارتفاع تكلفة الإنتاج.

وفي سياق متصل وتأكيداً لما أكده الوزير البرازي أعلنت المؤسسة السورية للتجارة أنها طرحت في جميع صالاتها ومنافذ بيعها أمس كميات إضافية من مادة البطاطا بالسعر المعلن عنه سابقاً بـ٦٠٠ ليرة سورية وفق ما أعلن عنه المدير العام للمؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم، وأنه تحسباً من ارتفاع سعر مادة البطاطا في الأسواق، وقيام بعض ضعاف النفوس بالتلاعب بطرح المادة في الأسواق، تم الإيعاز لجميع الصالات ومنافذ البيع بطرح أضعاف الكميات، والاستمرار بطرحها للمستهلكين بسعر ٦٠٠ ليرة سورية، وعدم السماح بنقص المادة، مبيناً أنه هناك كميات تكفي لأشهر إلى حين صدور موسم البطاطا الجديد.

تراجع متسارع لسعر الدولار أمام الليرة السورية

فضلية: الانخفاض السريع لسعر الصرف يدل على أن الارتفاع كان مفتعلاً

عبد الهادي شباط

في متابعة لـ«الوطن» تم تسجيل تراجع متسارع ومستمر للدولار أمام الليرة السورية يصل لأكثر من ٣٠٪ في ظل الإجراءات التي بدأت تنفيذها الدولة منذ نهاية الأسبوع الماضي وسط توقعات بأن يستمر تحسن سعر الليرة السورية على مدار الأيام القادمة على التوازي لما تقوم به الدولة من إجراءات من شأنها أن تضبط حالات التلاعب والمضاربة في السوق وفي المحصلة مزيد من التحسن على سعر الصرف لليرة السورية.

وفي السوق أسهم انخفاض سعر القطع الأجنبي في السوق في لجم حالة الغلاء التي تصاعدت مع الثلث الأخير من الشهر الجاري (آذار) وهناك حالة ترقب واسعة لدى الباعة في الأسواق المحلية حيال سعر الصرف حيث سجل السوق خيارين لدى الباعة منهم من بدأ فعلاً في تخفيض أسعار السلع والمواد المعروضة لديه بينما مازال البعض الآخر من الباعة والتجار يفضل التريث قبل تخفيض أسعار معروضاته حتى يستقر سعر الصرف لليرة السورية لكن الميل العام في الأسعار أخذ بالتراجع ومن المتوقع أن يتعزز هذا التراجع في الأسعار خلال الأيام المقبلة.

وفي تواصل مع الباحث الاقتصادي الدكتور عابد فضلية أوضح لـ«الوطن» أن الانخفاض الكبير والسريع لسعر الصرف هو دليل قاطع يؤكد أن ارتفاعه الكبير والسريع خلال الأسابيع الماضية كان مفتعلاً واستثنائياً وتدعمه دائماً عوامل نفسية، والقول إن سعر صرف الليرة السورية ارتفع أو انخفض هو خطأ شائع لأن تغير قيمة العملة المحلية في أي دولة في العالم يتعلق بالعديد من العوامل الاقتصادية والنقدية والمالية وهذه العوامل لا تتغير ولا تصعد وتنزل بين ليلة وضحاها (كما يحدث عندنا) والصحيح هو أن سعر القطع الأجنبي هو الذي يرتفع وينخفض كنتيجة للفرق بين العرض والطلب وهذا يمكن أن يحدث فعلاً أو نتيجة التلاعب به.

وحول أثر انخفاض سعر صرف القطع الأجنبي يفترض نظرياً أن يكون له أثر إيجابي على جميع المتغيرات الاقتصادية وخاصة على مستوى الأسعار وبالتالي تحسن القدرة الشرائية لليرة السورية ويلجم موجة الغلاء العشوائية والكيفية والفوضوية التي شهدناها ونشهدها، أما على أرض الواقع ولكي يتحقق هذا الأثر الإيجابي ويصبح ملموساً فيجب أن يستقر سعر الصرف عند مستوى اليوم لفترة طويلة نسبياً.. ربما لأسابيع حيث إن استقرار سعر الصرف عند مستوى معين أفضل بكثير من تذبذبه ارتفاعاً وانخفاضاً ولو عند مستوى أدنى.

علماً أن استقرار سعر الصرف هو من مهام مصرف سورية المركزي وهو كما أعتقد يعمل ويجهد لتحقيق هذا الاستقرار.

وكان مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي الخطيب بين في تصريح لـ«الوطن» أن هناك توقفاً لحالة الصعود السعري التي شهدتها الأسواق خلال الفترة الماضية هو ما يؤدي حكماً لحالة تراجع سعرية في حال استمر الوضع في التحسن وأن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعمل على التوازي لما تقوم به الدولة من إجراءات مهمة لتعزيز سعر صرف الليرة السورية على ضخ المواد وعرضها في السوق بأسعار مقبولة عبر مختلف منافذ بيع «السورية للتجارة» وفي أسعار أرخص من السوق بفارق جيد والعمل على طرح مختلف المواد والسلع وخاصة الضرورية والتي يكثر الطلب عليها إضافة لتكثيف نشاط أجهزة حماية المستهلك في مختلف المحافظات للحفاظ على الأسعار واستقرار السوق وعدم حدوث حالات احتكار وتم تسجيل الكثير من الضبوط بحق باعة مخالفين سواء كانوا باعة جملة أم نصف جملة أو مفرق وأن الملاحظة الأهم التي رصدتها حماية المستهلك هو توافر مختلف المواد والسلع في السوق وبكميات كافية وعدم تسجيل حالات احتكار خاصة للمواد الأساسية والتي يكثر عليها الطلب ويحتاجها المواطن بشكل يومي.

بينما اعتبر فضلية أنه في مثل الظروف التي يمر بها البلد لا تستطيع هذه الوزارة ولا أي وزارة أو جهة أخرى تغيير مجرى الأمور إلا في حدود ضيقة جداً فمن جهة الواقع معقد جداً ومن جهة أخرى هناك إرادة وتعمد خارجي بدوافع سياسية لجعل الأمور أكثر تعقيداً للضغط على سورية شعباً وحكومة وقيادة من أجل تحقيق مآرب خارجية وهو ما لن يسمح بتحقيقه.

الذهب ينخفض ٥٩ ألف ليرة خلال ٩ أيام

جزماتي لـ«الوطن»: أتوقع مزيداً من الانخفاض.. وإدخال كميات من الذهب الخام أغلبها من دبي

علي محمود سليمان

صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن السعر الحالي للذهب هو السعر الحقيقي وكل ما تم التسعير به سابقاً كانت أسعاراً مبالغاً فيها نتيجة التقلبات بسعر الصرف محلياً، وسعر الأونصة الذهبية عالمياً، والتي سجلت يوم أمس سعراً بـ١٧٣٥ دولاراً.

وكان غرام الذهب عيار ٢١ قد سجل عدة انخفاضات في السعر خلال يوم أمس وذلك بعد أن كان أنهى الأسبوع الماضي على سعر ١٨٥ ألف ليرة سورية، ليبدأ انخفاضه صباح أمس ويسجل ١٨١ ألف ليرة سورية ومن ثم ١٧٦ ألف ليرة سورية وآخرها كان تسعيره بـ١٧١ ألف ليرة سورية.

واللافت أن الذهب قد وصل إلى أعلى سعر له بتاريخ سورية وهو ٢٣٠ ألف ليرة سورية بتاريخ ١٨ آذار الحالي، ليعاود الانخفاض بمقدار ٥٩ ألف ليرة سورية خلال تسعة أيام أي بنسبة ٢٥ بالمئة.

ولفت جزماتي إلى أن التسعيرة الحالية ستسبب حالة جمود في الأسواق لأن من اشترى بسعر مرتفع سينتظر على أمل عودة السعر للارتفاع ليتمكن من البيع وحصد الأرباح، على حين إن من يريد شراء الذهب حالياً ينتظر على أمل أن يستمر السعر بالانخفاض ويتمكن من الشراء بسعر منخفض أكثر، ولذلك فإن الإقبال سيكون ضعيفاً إلى حين استقرار سعر الذهب محلياً.

وأشار جزماتي إلى أن التوقعات تذهب باتجاه استمرار انخفاض سعر الذهب مادام هناك انخفاض يومي بسعر الصرف محلياً، وهو ما ترجوه جمعية الصاغة حيث إن انخفاض الأسعار وعودتها للاستقرار سيحسن من حركة المبيعات في الأسواق.

وبيّن أن الفترة السابقة شهدت تحسناً بسيطاً في مبيعات ذهب الادخار حين ارتفع السعر بشكل كبير نتيجة مخاوف البعض من استمرار ارتفاع سعر الصرف وفقدانهم للقيمة المالية لمدخراتهم ولذلك اتجهوا لشراء ذهب الادخار من ليرات ذهبية وأونصات ذهبية ليضمنوا الحفاظ على القيمة المالية لمدخراتهم، لكون الذهب هو الملاذ الأمن، ولكن كانت مبيعات الذهب الفني من حلي ومجوهرات منخفضة جداً وخاصة في مناسبة عيد الأم التي تعتبر عادةً موسماً بالنسبة للصاغة.

وكشف رئيس جمعية الصاغة أنه تم إدخال كميات من الذهب الخام مؤخراً وأغلبها قادمة من دبي، حيث يتم تسديد مبلغ ١٠٠ دولار عن كل كيلو غرام ذهب خام يتم إدخاله إلى البلد، بينما شهدت الأشهر الماضية انقطاع الذهب الخام عن الأسواق بسبب عدم السماح بالدخول من لبنان في ظل الإجراءات المشددة لمواجهة فيروس كورونا.

وأكد جزماتي أنه لم يتم تسجيل أي حالات تلاعب وغش خلال الفترة الماضية وذلك نتيجة انتشار الوعي لأساليب التلاعب التي كانت منتشرة ونتيجة تأكيد الجمعية على منح الفواتير النظامية عند البيع، كما تمت مراقبة جميع البضائع التي دخلت إلى السوق والتأكد من دمغها بشكل نظامي ومطابقتها للمواصفات.

مذكراً أن جمعية الصاغة شددت على جميع المحال وصاغة الذهب للالتزام بالتسعيرة الرسمية الصادرة عن الجمعية وعدم البيع بأي سعر مغاير مع تحمل كامل المسؤولية القانونية حيث سيتخذ بحق المخالف أشد العقوبات القانونية مع إغلاق المحل.

وكانت أسعار الذهب ليوم أمس السبت قد أعلنت عنها جمعية الصاغة بتسعير غرام الذهب عيار ٢١ للمبيع بسعر ١٧١ ألف ليرة سورية، وبسعر ١٧٠٥٠٠ ليرة سورية للشراء، ولغرام الذهب عيار ١٨ بـ١٤٦٥٧١ ليرة سورية للمبيع، وبسعر ١٤٦٠٧١ ليرة سورية للشراء.

في رمضان سوق لبيع البضائع بسعر التكلفة

تجارة دمشق لـ«الوطن»: ينبغي أن يخفض التجار أسعارهم فوراً

رامز محفوظ

رصدت «الوطن» خلال جولة على الأسواق في دمشق انخفاضاً بسيطاً في أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية بالتوازي مع توالي انخفاض سعر الصرف خلال الأيام القليلة الماضية.

ووصل سعر ليتر الزيت النباتي أمس لحدود ٨ آلاف ليرة بعد أن تجاوز سعره خلال الأيام الماضية ١٢ ألف ليرة في بعض المحال التجارية، كما وصل سعر عبوة سمنة شهد وزن ٢ كغ لحدود ٢٢ ألف ليرة وسمنة الخير من الوزن نفسه لحدود ٢٠ ألف ليرة وسمنة الأصيل لحدود ٢٧,٥ ألف ليرة وسمنة المطبخ لحدود ٢١ ألف ليرة وسمنة الريف لحدود ١٩ ألف ليرة.

وبالنسبة لأسعار الرز فقد وصل سعر كيلو رز الكبسة نوع سيدي هشام لحدود ٥ آلاف ليرة والرز الهندي نوع الشعلة لحدود ٣٣٠٠ ليرة ورز بسمتي لحدود ٤ آلاف ليرة.

كما وصل سعر كيلو الفاصولياء كلاوي لحدود ٧ آلاف ليرة وكيلو البرغل الخشن لحدود ٢٢٠٠ ليرة وكيلو الفريكة لحدود ٤٥٠٠ ليرة وكيلو العدس الأحمر لحدود ٣٣٠٠ ليرة.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تجار الجملة خفضوا أسعارهم اليوم لحدود ٢٠ بالمئة بالتوازي مع الانخفاض الذي يشهده سعر الصرف خلال الأيام الحالية.

ولفت حسن إلى أنه تواصل مع بعض تجار الجملة وأكدوا له أنهم سيقومون بتخفيض أسعارهم كذلك لأكثر من ٢٠ بالمئة خلال الأيام القادمة وبينوا أن المواطن سيلمس هذا الانخفاض خلال مدة أسبوع.

وأكد حسن أن الأسعار عند تجار المفرق ستنخفض بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة خلال مدة أسبوع.

وأشار إلى أن ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة الماضية لم يكن منطقياً ولم يكن هناك أي مبرر لارتفاعه، مبيناً أن المؤشرات حالياً تعتبر إيجابية ومبشرة بانخفاض سعر الصرف بشكل أكبر خلال الأيام القادمة.

وعن طرح مبادرات جديدة خلال الفترة القادمة من غرفة تجارة دمشق لتخفيض الأسعار أوضح حسن أن أهم ما تعمل عليه غرفة تجارة دمشق خلال الفترة الحالية هي المبادرة التي تمت بالتعاون مع وزارة الأوقاف من أجل إقامة سوق خلال شهر رمضان القادم حيث سيقوم التجار بعرض بضائعهم في السوق بسعر التكلفة فقط وسيخصمون من رأسمالهم عند المبيع زكاة الأموال المفروضة عليهم، متأملاً أن تكون الأمور أفضل والأسعار منطقية ومقبولة خلال شهر رمضان القادم.

وأوضح أن من المفترض أن يقوم التجار بتخفيض أسعارهم فوراً مع انخفاض سعر الصرف وأن يلحقوا أسعار السوق، مبيناً أن مدة ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة الماضية كانت سريعة ولم تكن طويلة، وبتصوري لم يقم المستوردون باستيراد بضائع خلال هذه المدة القصيرة التي ارتفع خلالها سعر الصرف لذا ليس هناك أي مبرر لأي تاجر في عدم تخفيض الأسعار مع انخفاض سعر الصرف فوراً.

ولفت إلى أنه لم يتم لحظ تحسن في حركة المبيع والشراء في الأسواق خلال الأيام القليلة الماضية لكن هناك تعويل أن تتحسن حركة المبيع والشراء خلال الأسبوع الحالي وذلك بسبب استقرار وهدوء الأسعار وقرب شهر رمضان المبارك.

عدم الانجرار وراء السعر الوهمي

الدبس يدعو الصناعيين لخفض الأسعار

الوطن

أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها د. سامر الدبس أن الغرفة دعت جميع الصناعيين إلى خفض أسعار منتجاتهم مع عودة ارتفاع قيمة الليرة السورية وعدم الانجرار وراء سعر الصرف الوهمي، وجاء ذلك نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة السورية لرفع قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية.

وأشار الدبس إلى أن خفض أسعار المنتجات مع تحسن العملة الوطنية يصب في مصلحة الصناعي من ناحية تصريف منتجاته التي تراكمت في مستودعاته وفي مصلحة المواطن الذي ضعفت قوته الشرائية بشكل كبير واستنزف ما لديه من مدخرات لتأمين حاجاته الأساسية.

ولفت الدبس إلى ضرورة الوقوف إلى جانب المواطنين وخاصة بمناسبة اقتراب شهر رمضان المبارك والعمل على تخفيض أسعار منتجاتهم في ظل تحسن قيمة العملة الوطنية، ما يساعد في رفع القدرة الشرائية للمواطن السوري وينشط دوران العجلة الاقتصادية للقطر. مشيداً بجهود الصناعيين في الاستمرار بتزويد الأسواق السورية بالمنتجات الوطنية في ظل الحصار الاقتصادي الظالم على سورية وخاصة مع إعلان عدد من الصناعيين تجاوبهم مع دعوة الغرفة مؤخراً بتخفيض الأسعار.

إعـــــلان

تعلن غرفة صناعة دمشق وريفها عن إجراء مزايدة علنية بالظرف المختوم للمشاركة في العقارات المبينة أدناه وتقدير قيمتها وفقاً لأحكام دفتر الشروط الخاص والذي يمكن الحصول عليه من الغرفة وتبدأ المزايدة من الساعة العاشرة صباحاً وبمعدل نصف ساعة لكل مزايدة وفق ما هو مبين أدناه:

موقع ورقم العقار	المساحة/م2	تاريخ المزاد	مكان إبراز المزاد
المقاسم من 557 إلى 576	64.620.40	2021/4/5	غرفة صناعة دمشق وريفها
المقاسم من 388 إلى 417	54.165.00	2021/4/5	غرفة صناعة دمشق وريفها
المقاسم من 581 إلى 584 المقاسم من 589 إلى 592	14.400.00	2021/4/5	غرفة صناعة دمشق وريفها

- على من يرغب بالمزايدة التواجد في غرفة صناعة دمشق وريفها الساعة التاسعة صباحاً من يوم الاثنين الموافق لـ 2021/4/5 ودفع مبلغ /3500/ ل.س كرسم اشتراك.
- مدة ارتباط العارض بعرضه عشرة أيام من تاريخ إجراء المزايدة.

مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها